



دولة فلسطين  
وزارة الاقتصاد الوطني  
مكتب وكيل الوزارة

04-02-2022

الرقم: 318

2022/02/08

رقم: 21/2022

حفظه الله

الأخ الفاضل / م. عبد الفتاح الزريعي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني المكلف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع / التدقيق على الإدارة العامة للصناعة

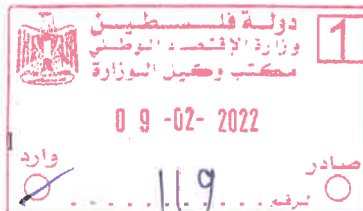
بداية نهدىكم أطيب التحيات متمنين لكم دوام التوفيق والسداد. وبخصوص الموضوع أعلاه، نفيدكم علماً بأن فريق دائرة الرقابة الإدارية والمالية قام بعمل تدقيق شامل على الإدارة العامة للصناعة عن العام 2021 باستثناء ملف الاضرار، وذلك اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 2022/01/03، واستغرق التدقيق مدة أربعة أسابيع.

✓ بداية نشكر الإدارة العامة للصناعة على تعاونهم مع فريق الرقابة أثناء عملية التدقيق.

✓ تم مخاطبة الإدارة العامة للصناعة للرد على الملاحظات الواردة في التقرير، وقد قاموا مشكورين بالرد على ملاحظات التقرير.

وعليه فقد خلصنا للتوصيات التالية:

- ✓ العمل على صياغة قانون ينظم عمل الصناعة في قطاع غزة، واعتماده من المجلس التشريعي حسب الأصول.
- ✓ ضرورة تفعيل الدوائر والأقسام الغير مفعلة بالإدارة، والعمل على تسكين الموظفين حسب طبيعة عملهم.
- ✓ عمل مسح شامل للمنشآت الصناعية الموجودة في قطاع غزة وربطها بنظم المعلومات الجغرافية (GIS).
- ✓ تفعيل قسم الصناعة في المكاتب الفرعية في محافظات قطاع غزة.
- ✓ تحديث دليل إجراءات العمل الذي ينظم عمل الإدارة العامة للصناعة واعتماده.
- ✓ توفير مركبة أخرى خاصة لعمل الإدارة لتغطية المحافظات من الجولات والزيارات والمتابعات.
- ✓ توفير دورات تخصصية للموظفين العاملين في الإدارة العامة للصناعة على سبيل المثال (دورة في كتابة محاضر الضبط والتحفظ وأخذ العينات، ودورة تخصصية في المعايرة وفحص المنتجات، ودورة في ال GPS .... الخ).
- ✓ تزويد الإدارة بموظفين فنيين وإداري للعمل في دائرة الرقابة الصناعية.
- ✓ توفير مخزن خاص بالإدارة لحفظ المبررات الموجودة في الإدارة.
- ✓ التأكيد على الإدارة بضرورة إخطار أصحاب المنشآت الصناعية عند بداية كل عام بالعمل على تجديد الترخيص.
- ✓ ضرورة مراجعة قرار اللجنة العليا للرسوم العامة رقم (2016/7) بشأن تحديد رسوم التراخيص الصناعية، وخاصة بند غرامات التأخير على تجديد الترخيص للمنشآت قبل عام 2012 حيث لم يكن آنذاك تشريع ناظم لعملية الترخيص نفسها.
- ✓ إعادة دراسة جميع القرارات النازمة لتحصيل رسوم التراخيص الصناعية؛ والخروج بقرار جديد يخلو من التعارض بين القرارات الحالية.





- ✓ مراجعة وتطوير برنامج التراخيص الصناعية من خلال الملاحظات المذكورة في التقرير.
- ✓ توفير برنامج خاص بإصدار الايصالات المالية أسوة بالبرنامج الذي تستخدمه الإدارة العامة للشركات، وكذلك دائرة الملكية الفكرية.
- ✓ ضرورة استيفاء كافة البيانات والمستندات المرفقة في ملفات المنشآت الصناعية.
- ✓ تزويد الإدارة العامة للصناعة بتغذية راجعة من وحدة الشؤون القانونية حول محاضر الضبط المرسله لهم.
- ✓ تصويب الوضع الإداري والقانوني من خلال إصدار مكتب تفويض للموظفين المكلفين بالتوقيع نيابة عن المسؤولين، أو إبلاغهم بعدم التوقيع على المعاملات.

لاطلاعكم وتوجيهاتكم بالخصوص،،،

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا وتقديرنا،،،

أ. مروان إسماعيل العمري  
مدير دائرة الرقابة الإدارية والمالية  
2022

- نسخة للملف



### تفاصيل التدقيق

✕ فريق دائرة الرقابة الإدارية والمالية:

تقرير عن تنفيذ تدقيق شامل على الإدارة للصناعة			عنوان التقرير
أ. مروان العمري أ. أحلام أبو رياش م. نضال زعرب م. محمد بحر أ. محمد الربيعي	تاريخ الزيارة	2022/1/3 واستمر التدقيق لمدة 4 أسابيع.	فريق الزيارة

✕ أولاً الشق الإداري:

\*\* محددات الزيارة:

- 1- الأمور الإدارية والمالية للإدارة.
- 2- مهام دوائر الإدارة.
- 3- معيقات واحتياجات العمل.

\*\* ملاحظات حول الأمور الإدارية:

✕ هيكلية الإدارة:

- تتكون الإدارة من ثلاث دوائر وهي (دائرة الترخيص الصناعية، دائرة الرقابة الصناعية، دائرة حماية المنتج المحلي)، ويوجد بها (19) موظف (مدير عام، 3 مدراء دوائر، 4 رؤساء أقسام 11 موظف).
- دائرة الترخيص الصناعي تتكون من قسمين (قسم التراخيص، قسم المتابعة الفنية والمسح الصناعي)، وللعلم قسم المتابعة الفنية والمسح الصناعي غير فعال حسب إفادة مدير دائرة الترخيص الصناعي.
- دائرة حماية المنتج المحلي غير فعالة وهي تتكون من قسمين (قسم تشجيع الصادرات، قسم حماية المنتج المحلي)، حيث تم تسكين أربعة موظفين (خالد النويري، مأمون ثابت، أنور البرزويل، محمد سالم) للعمل بها ولكن فعلياً هم يعملون في دائرة الرقابة الصناعية حسب إفادة مديرة دائرة الرقابة الصناعية، حيث تم تكليف الموظف خالد النويري كمدير للدائرة (بمسماها القديم - دائرة تنمية وترويج الصادرات) بقرار صادر عن عطوفة الوكيل السابق (د. رشدي وادي) بتاريخ 2020/11/23 مع العلم بأنه يوجد قرار من مجلس الوزراء بعدم إصدار تكليفات للوظائف الإشرافية إلا بعد الحصول على موافقة من لجنة متابعة العمل الحكومي بتاريخ 2020/08/09.

- دائرة الرقابة الصناعية تتكون من أربعة أقسام (قسم الصناعات الغذائية، قسم الصناعات المعدنية والحرفية، قسم الصناعات الإنشائية، قسم الصناعات التحويلية الأخرى)، وللعلم الموظف محمود السقيلي يقوم بمهام رئيس قسم الصناعات الغذائية دون وجود كتاب تكليف رسمي بذلك.

☒ **الخطة التشغيلية الخاصة بالإدارة:**

- لوحظ خلال مراجعة الخطة التشغيلية للعامين (2021، 2022) انها تحتوي على أنشطة تطويرية للعمل ولا تحتوي على أنشطة تطويرية خاصة بالموظفين.

**☒ خطة الطوارئ:**

- توجد خطة طوارئ خاصة بكورونا فقط، تقوم على تقسيم القطاع إلى قسمين، وتوضح إجراءات العمل خلال فترة الطوارئ، مع العلم بأنه خلال فترة تصعيد العدوان على قطاع غزة تم إيقاف العمل بالإدارة.

☒ إجراءات وآليات العمل:

- يحكم العمل قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 1999 بشأن إجراءات ترخيص المصانع والمنشآت الصناعية ولكن لا يوجد قانون حتى الآن بالخصوص، كما أن الإدارة تستعين بالقوانين التالية للعمل (قانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005م، قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم (6) لسنة 2000م، قانون العلامات التجارية رقم 35 لسنة 1938).
- يوجد دليل لإجراءات العمل في الإدارة ولكنه غير كامل وغير معتمد، مع العلم أنه يوجد دليل لإجراءات عمل خاص بدائرة الترخيص الصناعي معتمد بتاريخ 2013/10/10 من قبل الوزير د.علاء الدين الرفاتي.
- يوجد وصف وظيفي لمهام الموظفين مكتمل ولكن غير معتمد.
- يقوم مدير دائرة الرقابة الصناعية م. محمد كلاب بالتوقيع بالإنبابة عن المدير العام في حالة عدم وجوده دون وجود كتاب تفويض رسمي بذلك.

☒ الأصول الرأسمالية:

- لوحظ أن حالة بعض الأصول الرأسمالية سيئة (مكاتب - خزانات - كراسي .... الخ) وتحتاج الى صيانة أو تكهين.
- المركبة الخاصة بالإدارة تستخدم خلال فترة الدوام الرسمي كمركبة حركة للإدارة وبعد انتهاء الدوام الرسمي يستخدمها المدير العام كمركبة شخصية.
- خلال التدقيق على كشف الحركة الخاص بالمركبة لوحظ التالي:
  - الكشف لا يوضح تفاصيل الجولة، حيث يتم كتابة "جولة مع الصناعة" في الخانة المخصصة للغرض من السفر وخط السير.
  - ساعة البداية في جميع الأشهر كانت التاسعة صباحاً، وساعة النهاية في جميع الأشهر كانت الواحدة ظهراً، وخلال شهري (10، 11) لم يتم كتابة ساعة البداية والنهاية.
  - لم يتم كتابة إجمالي الوقود المستهلك أو تاريخ تعبئة الوقود في الخزانات المخصصة في جميع أشهر التدقيق.
- لا يوجد مخزن خاص بالإدارة، حيث لوحظ خلال زيارات فريق الرقابة أنه يتم الاحتفاظ بالمبرزات في مكاتب الموظفين.



التوثيق:

- يوجد محاضر اجتماع موثقة خلال الفترة من شهر يناير حتى شهر يوليو من العام 2021 بشكل منتظم، ولكن بعد هذه الفترة لوحظ قلة توثيق الاجتماعات.
- تم نقل الموظف أحمد جمعة (سكرتير الإدارة) للعمل في الإدارة العامة للصناعة في شهر يوليو من العام 2021، حيث طلب منه من قبل فريق الرقابة بعض الملفات المؤرشفة قبل تاريخ استلامه في الإدارة، حيث أفاد بأنه لم يستلم الملفات من الموظف السابق.
- يتم تصنيف الملفات في الإدارة حسب التصنيفات التالية: (صادر خارجي، وارد خارجي، صادر دوائر داخلية، وارد دوائر داخلية، صادر وكيل، وارد وكيل، صادر إدارات عامة، وارد إدارات عامة)، حيث يتم أرشفة المكاتبات سواء الصادرة أو الواردة ورقياً ولا يتم أرشفتها إلكترونياً.
- خلال التدقيق على دفتر المكاتبات الصادرة لوحظ تغيير نمط الرقم التسلسلي من (182) بتاريخ 2021/5/24 إلى (2021/1) بتاريخ 2021/06/08.
- خلال التدقيق على دفتر المكاتبات الواردة لوحظ اختلاف التسلسل في الرقم الوارد (1208، 1209، 1300، 1301)، مع العلم بأن الأرقام من 1210 إلى 1299 غير موجودة في الدفتر، ولا توجد لها مكاتبات.
- خلال التدقيق على ملف صادر الوكيل تبين وجود بعض المكاتبات لا تحتوي على رقم صادر، مثل: المكاتبات الصادرة بتاريخ 2021/07/07، 2021/12/05.

\*\* ملاحظات حول دائرة الترخيص الصناعي:

- عدد المنشآت الصناعية الموجودة في قطاع غزة والمسجلة في قاعدة بيانات لدى دائرة الترخيص الصناعي هي (3478) منشأة، بينما عدد المنشآت الصناعية المرخص منها لدى الدائرة هي (2439) منشأة بنسبة (70.13%)، وعدد (44) منشأة تم إغلاق ملفها لدى الدائرة.
- عدد المنشآت الصناعية التي قدمت طلبات تجديد ترخيصها الصناعي لدى الدائرة خلال عام 2021 هي (293) منشأة، بينما عدد المنشآت الصناعية التي أنهت إجراءات الترخيص هي (157) منشأة بنسبة (53.58%) من عدد المنشآت الصناعية مقدمة طلبات تجديد الترخيص الصناعي.
- فيما يلي ملخص بالإجراءات (أنواعها، مجموعها) التي قامت فيها دائرة الترخيص الصناعي خلال الفترة 2021/1/1 حتى 2021/12/31 حسب الجدول التالي:

نوع الإجراء	عدد المتقدمين	عدد المنشآت التي أنهت إجراءاتها
فتح ملف	86	86
إقامة	35	24
تشغيل	29	17
تجديد ترخيص	293	157
تعديل بيانات	16	16
إغلاق	4	4



- الدائرة لم تقم بعمل مسح شامل لجميع المنشآت الصناعية داخل قطاع غزة منذ تأسيس الوزارة حسب إفادة مدير دائرة الترخيص الصناعي، مع العلم بأنه يتم تحديث قاعدة البيانات لدى الدائرة من خلال تقديم أصحاب المنشآت الصناعية لطلبات الترخيص.
- لا يوجد في قاعدة البيانات الخاصة بالدائرة بيانات عن الموقع الجغرافي بالمنشآت الصناعية (GIS).
- لا يوجد لدى الدائرة معايير محددة للتفريق بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- لا يوجد أرشفة إلكترونية لملفات المنشآت الصناعية المسجلة لدى الدائرة.
- خلال التدقيق على القرارات التي بموجبها يتم تحصيل الرسوم لوحظ التالي:
  - قبل عام 2012 لا يوجد تشريع ينظم معاملات ترخيص المصانع والمنشآت الصناعية، بل كان يتم تحصيل بدل معاملات الترخيص بناء على قرار داخلي في الوزارة، حسب إفادة مدير دائرة الترخيص الصناعي ولا يوجد لديه نسخة من ذلك القرار.
  - بتاريخ 2011/12/13م صدر كتاب من الأمين العام لمجلس الوزراء يحمل رقم (3203) يُحدد بدل معاملات ترخيص المصانع والمنشآت الصناعية.
  - صدرت تعليمات من مدير عام الإدارة العامة للصناعة آنذاك؛ لتطبيق القرار المشار إليه في البند السابق ابتداءً من 2012/1/1م حسب تعليمات معالي الوزير، وعليه فإن ذلك يستوجب وقف تحصيل رسوم بدل معاملات ترخيص المصانع والمنشآت الصناعية قبل ذلك التاريخ.
  - صدر قرار اللجنة العليا للرسوم العامة رقم (2016/7م) بشأن تحديد رسوم التراخيص الصناعية، وضمن بنوده غرامات عدم ترخيص صناعي للمنشآت (الأفراد، الشركات العادية، ذات المسؤولية المحدودة والعامة) وذلك عن كل سنة ما قبل 2012 بالإضافة إلى رسوم التجديد، وهذا البند مخالف لقرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء الصادر بموجب كتاب رقم (3203) المشار إليه عاليه، حيث أنه لا يوجد تشريع سابق ينظم معاملات الترخيص قبل عام 2012، فكيف يتم تحميل المنشآت الصناعية غرامات تأخير.
- لوحظ أن الإخطار الصناعي يتم عمله للمنشآت الصناعية الغير مرخصة أو الغير مجدة لترخيصها من قبل دائرة الرقابة الصناعية، وتقوم دائرة الترخيص الصناعي بمتابعة الإخطار، وللعلم أن فترة الترخيص للمنشآت الصناعية تبدأ من تاريخ الترخيص وتنتهي في 12/31 من نفس العام، حيث لا تقوم دائرة الترخيص الصناعي بإخطار ومتابعة المنشآت الصناعية التي انتهت فترة ترخيصها بشكل تلقائي في بداية كل العام.
- المنشآت الصناعية القائمة والغير مرخصة لدى الدائرة يتم معاملتها كالمنشأة الجديدة عند ترخيصها حتى وإن مضى عليها سنوات دون ترخيص، وللعلم المنشآت الصناعية المرخصة لدى الدائرة وغير المجدة لترخيصها لعدة سنوات وعند ترخيصها تقوم هذه المنشآت بدفع المبالغ المستحقة عن السنوات السابقة.
- لوحظ أنه يتم فتح ملف لمنشأة صناعية لدى دائرة الترخيص الصناعي قبل فتح ملف سجل تجاري للمنشأة، حيث يقوم بعض أصحاب المنشآت الصناعية بإعطاء بيانات حول نوع السجل التجاري غير صحيح، وللعلم رسوم فتح ملف صناعي يختلف حسب نوع السجل التجاري.





- يتم كتابة أمر التحصيل يدوياً من خلال ملف وورد مما يتسبب في وقوع أخطاء، حيث لوحظ أنه خلال الفترة 2021/1/1 حتى 2021/4/6 يوجد خطأ في الرقم التسلسلي لأوامر التحصيل.
- خلال مراجعة برنامج التراخيص الصناعية لوحظ التالي:
  - يوجد لكل موظف حساب معرف خاص به، ولكن صلاحيات البرنامج موحدة لجميع الموظفين.
  - لا يصدر البرنامج تقارير بصيغة إكسل فقط يصدر جداول جاهزة للطباعة.
  - آلية التصنيف المعتمدة في البرنامج لتصنيف الصناعات هو تصنيف أمريكا الشمالية، ولا يتم استخدام التصنيف الدولي للصناعة.
  - البرنامج لا يتيح طباعة تقرير تفصيلي يشمل على جميع البيانات (بيانات الملكية، المعدات، المواد الخام، المنتجات، ...إلخ) التي تخص منشأة صناعية معينة.
  - البرنامج لا يتيح إصدار طلب تجديد الترخيص.
  - لا يوجد شاشة متابعة لحالة ملف قيد الترخيص من خلال البرنامج، كما لا يوجد شاشة تظهر رخص التشغيل المنتهية والمجددة.
  - البرنامج لا يتيح أمر إصدار إيصالات مالية، لوحظ أن الإيصالات المالية يتم طباعتها من خلال ملف وورد.
  - لا يتيح البرنامج إضافة أسباب إلغاء وإغلاق طلبات الترخيص.
- خلال التدقيق على ملفات المنشآت الصناعية الخاص بدائرة الترخيص الصناعي، حيث تم أخذ عينة عشوائية تشمل جميع إجراءات عمل الدائرة (فتح ملف، إقامة، تشغيل، تجديد رخصة، تعديل بيانات، إغلاق ملف) وعددها (52) منشأة، وموزعة على جميع الأشهر خلال فترة تدقيق الرقابة، حيث لوحظ التالي:
  - شركة الرديسي للصناعة والتجارة صاحبة رخصة رقم (1173)، حيث قامت الشركة بتجديد ترخيصها لعام 2021 ولم يتم إرفاق رخصة الدفاع المدني في الملف.
  - شركة حسن صالح الحايك للتجارة والصناعة صاحبة رخصة رقم (1433)، لوحظ وجود في تقرير زيارة تشغيل منشأة صناعية عبارة "لا مانع من عمل الترخيص بعد عمل لازم في إضافة خط البلوك الجديد"، حيث قامت الدائرة بتجديد الترخيص والتحصيل من صاحب المنشأة خمسون ديناراً فقط للتجديد ولم يتم أخذ إضافة خط إنتاج جديد بعين الاعتبار.
  - شركة السوسي للأثاث صاحبة رخصة رقم (1473)، حيث تم رفع كتاب من دائرة الرقابة الصناعية لدائرة الترخيص الصناعي بمنح الشركة تجديد ترخيص بسبب عدم تمكن دائرة الرقابة الصناعية بزيارة المصنع لانشغالها في لجان حصر الأضرار وسنقوم الدائرة بعمل زيارة للمنشأة في وقت لاحق، وللعلم حتى تاريخه لم يتم تزويد دائرة الترخيص الصناعي بتقرير "زيارة تشغيل منشأة صناعية".
  - مصنع الوفاق لتعبئة التمور والمواد الغذائية صاحب رخصة رقم (1951)، حيث لوحظ خلال تجديد الترخيص أن تقرير "زيارة تشغيل منشأة صناعية" موقع من قبل موظف واحد فقط وليس من كامل أعضاء اللجنة التي قامت بالزيارة.
  - مصنع المدهون للرخام صاحب رخصة رقم (253)، لوحظ عدم وجود رخصة بلدية بالإضافة إلى أن طلب تجديد ترخيص منشأة صناعية غير مكتمل البيانات، حيث أن الجزء الخاص باستخدام الدائرة فارغ ولا يوجد به بيانات.



- شركة الجراح للطباعة والاستثمار صاحبة رخصة رقم (2564)، لوحظ أن طلب تجديد ترخيص منشأة صناعية غير مكتمل البيانات، حيث أن الجزء الخاص باستخدام الدائرة فارغ ولا يوجد به بيانات.
- مصنع أسكمو الزهور صاحب رخصة رقم (260)، حيث قام المصنع بتجديد ترخيصه لعام 2021 ولم يتم إرفاق رخصة الدفاع المدني في الملف.
- مصنع أحمد سلمي للدهانات صاحب رخصة رقم (2653)، حيث لوحظ خلال تجديد الترخيص أن تقرير "زيارة تشغيل منشأة صناعية" موقع من قبل موظف واحد فقط وليس من كامل أعضاء اللجنة التي قامت بالزيارة.
- مصنع أبو حميد للطحينة صاحب رخصة رقم (2726)، حيث قام المصنع بتجديد ترخيصه لعام 2021 ولم يتم إرفاق رخصة الدفاع المدني في الملف.
- مصنع حلويات الخضر صاحب رخصة رقم (737)، حيث لوحظ أن طلب تجديد ترخيص منشأة صناعية غير موقع من قبل صاحب الشأن (الاسم والتوقيع)، بالإضافة إلى أن آخر مستخرج عن السجل التجاري المرفق في الملف صادر بتاريخ 2014/06/24.
- مصنع حلويات القاضي صاحب رخصة رقم (2950) قام بالترخيص لأول مرة خلال العام 2021، حيث لوحظ أن طلب ترخيص منشأة صناعية لم يتم تدوين بيانات رأي المسؤول المختص واسمه وتوقيعه وتاريخ الطلب.
- معمل زين الطبي صاحب رخصة رقم (2953) قام بالترخيص لأول مرة خلال العام 2021، حيث لوحظ أن طلب ترخيص منشأة صناعية لم يتم تدوين بيانات رأي المسؤول المختص واسمه وتوقيعه وتاريخ الطلب، بالإضافة إلى أنه تم منحة إعفاء من إحضار رخصة البلدية لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ 2021/01/13 وحتى تاريخه لم يتم إحضار الرخصة ولم يتم مراجعة المعمل.
- مصنع بهارات الهدى صاحب رخصة رقم (2963) قام بالترخيص لأول مرة خلال العام 2021، حيث لوحظ أنه في تقرير "زيارة إقامة منشأة صناعية" غير محدد به طبيعة المنشأة (جديدة، قائمة، توسعة)، بالإضافة إلى أنه يوجد توقيع موظف واحد فقط من اللجنة، وأيضاً غير مدون تاريخ الزيارة، كما لوحظ أن تقرير "زيارة تشغيل منشأة صناعية" موقع من قبل موظف واحد فقط وليس من كامل أعضاء اللجنة التي قامت بالزيارة.
- مطحنة التاج للتوابل والبهارات صاحبة رخصة رقم (2964) قامت بالترخيص لأول مرة خلال العام 2021، حيث لوحظ أن تقرير "زيارة تشغيل منشأة صناعية" موقع من قبل موظف واحد فقط وليس من كامل أعضاء اللجنة التي قامت بالزيارة، كما أنه لا يوجد مستخرج عن سجل تجاري في ملف المنشأة.

**\*\* ملاحظات حول دائرة الرقابة الصناعية:**

- فيما يلي ملخص بالأنشطة (أنواعها، مجموعها) التي قامت فيها دائرة الرقابة الصناعية خلال الفترة 2021/1/1 حتى

2021/12/31 حسب الجدول التالي:





م	البيان	المجموع
1	عدد الزيارات بغرض إقامة مصانع جديدة	7
2	عدد الزيارات بغرض ترخيص مصانع جديدة	99
3	عدد الزيارات بغرض تجديد رخص مصانع	253
4	عدد الزيارات بغرض تفتيش، متابعة، مراقبة - الشكاوى	661
5	عدد الزيارات بغرض النصيح والإرشاد	119
6	عدد الزيارات بغرض تقدير الخسائر الصناعية	147
7	إخطارات ترخيص صناعي	128
8	إصدار شهادات فحص	38
9	محاضر ضبط	24
10	محاضر تحفظ	8
11	محاضر ائتلاف	7
12	محاضر اخذ عينة	52
13	محاضر اثبات حالة	7
14	استدعاءات	16
15	ورش عمل	7
16	تعهدات	10
17	محاضر إفراج	195
18	إغلاق مكان	3
19	مشاريع صغيرة	29
20	ندوات واجتماعات	47
21	تسليم عينات	1
22	تقارير فنية	20
23	مقترحات تطوير	2

- الدائرة تقوم بتخصيص يوم واحد خلال الأسبوع لكل قسم لعمل جولاته الميدانية للمحافظات (غزة - الوسطى - الشمال) ماعدا يوم الخميس يشمل جميع الأقسام وغالباً يكون مخصص لقسم الصناعات الغذائية بسبب وجود مركبة واحدة فقط مخصصة للإدارة، والجدول التالي يوضح طبيعة تقسيم الجولات:

اليوم	القسم
الأحد	الصناعات الغذائية
الاثنين	الصناعات الإنشائية
الثلاثاء	الصناعات التحويلية
الأربعاء	الصناعات المعدنية
الخميس	مختلط (غالباً الصناعات الغذائية)



- الزيارات التي تخص محافظتي خانيونس ورفح يقوم بها (م. محمد كلاب، م. حسن الشاعر، د. محمود السيفلي) ومخصص لها يومي الأربعاء والخميس، حيث يلاحظ عدم وجود موظف من قسم الصناعات الإنشائية، ويتم استخدام المركبة الشخصية بالمهندس محمد كلاب خلال الزيارات.
- لوحظ وجود تداخل في العمل بين دائرة الرقابة الصناعية ودائرة الترخيص الصناعي، حيث تقوم دائرة الرقابة الصناعية بأعمال قسم المتابعة الفنية والمسح الصناعي (زيارات بغرض إقامة مصانع جديدة، زيارات بغرض ترخيص مصانع جديدة، زيارات بغرض تجديد رخص مصانع) التابع لدائرة الترخيص الصناعي.
- عدد المنشآت الصناعية التي تم زيارتها خلال عام 2021 هو (1000) منشأة تقريباً حسب إفادة مدير الدائرة، وللعلم فإن عدد المنشآت الصناعية المسجلة لدى الإدارة هو (3478) منشأة، أي يتم زيارة ما نسبته (28.75%) من إجمالي المنشآت المسجلة، حيث يلاحظ أنه ما يتم زيارته لا يتجاوز ثلث المنشآت المسجلة لدى الإدارة.
- لوحظ عدم وجود خطط تنفيذية للزيارات الميدانية لدى الأقسام، حيث تتم الزيارات في الغالب بناءً على المنشآت الصناعية التي تتقدم بطلبات لدى دائرة الترخيص الصناعي.
- الدائرة تقوم بمتابعة محاضر الضبط والتحفظ التي يتم تحويلها من المعابر بخصوص الرأي الفني في المواد المستوردة، وحسب إفادة مدير الدائرة فهذه المتابعة من صلاحيات هيئة المواصفات والمقاييس مما يزيد العبء بشكل كبير على الدائرة.
- خلال التدقيق على الخطط التنفيذية الخاصة بقسم الصناعات الغذائية والتقارير اليومية لوحظ أن هناك عدم إلتزام بشكل كبير في الخطة التنفيذية، بالإضافة أن باقي أقسام الدائرة تحتوي على خطة تنفيذية لا تفصل في المنشآت التي سيتم زيارتها.
- خلال التدقيق على المكاتبات الصادرة والواردة والتقارير اليومية ومحاضر (الضبط، التحفظ، الإلتلاف، أخذ العينة، إثبات حالة، إفراج)، والتعهدات لوحظ التالي:
  - لوحظ أن بعض المكاتبات الواردة تم أرشفتها في الملف الخاص بالصادر.
  - خلال التدقيق على المكاتبات الصادرة الخاصة بمحاضر الضبط لوحظ أن بعض هذه المكاتبات لا تحتوي على صور من محضر الضبط، بالإضافة إلى عدم وجود ملف يحتوي على صور بمحاضر الضبط التي تم تحويلها لوحدة الشؤون القانونية.
  - عند مراجعة الملفات لوحظ أنها غير مرتبة أو مصنفة بشكل جيد كما لا يتم ربط محاضر الإفراج بمحاضر التحفظ أو الضبط، ولا يتم فصل المحاضر القادمة من المعبر عن باقي محاضر الدائرة.
  - لوحظ أنه في بعض قرارات الإفراج يقوم الموظف بالتوقيع نيابة عن رئيس القسم وفي بعض الأحيان يقوم بالتوقيع نيابة عن مدير الدائرة، مثل قرارات إفراج رقم (508، 500، 493، 499، 470) دون كتاب تفويض.
  - محضر إثبات حالة رقم (0003) قام موظف واحد بالتوقيع على المحضر دون توقيع باقي اللجنة، وللعلم لم يتم تدوين أسماء اللجنة في المحضر بالمكان المخصص لها.
  - لوحظ وجود محضر ضبط رقم (0157) النسخة الأصلية الذي تم تحريره بتاريخ 2021/09/15 ولم يتم تحويله إلى الشؤون القانونية.
  - تم تحرير محاضر ضبط عدد (24) محضر ولا يوجد لها أرشفة في الدائرة، بالإضافة إلى عدم وجود تغذية راجعة من قبل الشؤون القانونية بالإجراءات القانونية المتخذة بحق أصحابها.
  - التقرير اليومي المعد يوم الإثنين الموافق 2021/12/13 لوحظ من خلاله زيارة منشآت من مهام قسم الصناعات الإنشائية دون وجود أي موظف من القسم ضمن الفريق الزائر.



- عدد من التقارير اليومية الصادرة عن بعض الأقسام لا يتم كتابة أسماء المنشآت الصناعية التي تم زيارتها، ويلاحظ عدم كتابة أسماء جميع أعضاء الفريق الذي قام بالزيارة.
- لوحظ أن الدائرة تقوم بتوقيع أصحاب المنشآت الصناعية على تعهد وإقرار دون الرجوع إلى وحدة الشؤون القانونية، بالإضافة إلى وجود بعض التعهدات مكتوبة بخط اليد ولا يوجد ختم الإدارة عليها.

**\*\* معوقات واحتياجات العمل:**

- دائرة الترخيص الصناعي بحاجة لتوفير كادر وظيفي عدد (2) مهندس صناعي ومهندس ميكانيكي.
- دائرة الترخيص الصناعي بحاجة إلى توفير مكان يتناسب مع عدد الموظفين.
- أرشيف الإدارة بحاجة إلى إعادة النظر في المكان المخصص له.
- ضعف التنسيق مع البلديات لتزويد قسم الصناعات الغذائية بالمنشآت الغذائية المرخصة لديها.
- عدم تفعيل قسم الصناعة في المكاتب الفرعية في محافظات قطاع غزة.
- دائرة الرقابة الصناعية بحاجة لتوفير عدد من الموظفين المتخصصين مهندس مدني عدد (2) - مهندس صناعي عدد (1) مهندس ميكانيكي عدد (1) ومهندس صناعات غذائية عدد (1) وإداري لمتابعة الأمور الإدارية.
- عدم توفر الدعم اللوجستي الذي يسهل مختلف أنشطة دوائر الإدارة وخاصة الزيارات الميدانية لكافة مصانع قطاع غزة كل حسب تخصصه، حيث أن تغطية كامل الأنشطة يحتاج توفير سيارة إضافية.
- توفير مركبة عهدة خاصة لمدير عام الإدارة العامة للصناعة حسب طلبه.
- عدم توفير وسائل الأمن والسلامة لطواقم التفتيش مثل ملابس خاصة حيث يتم خلال لجان التفتيش التعرض لدخول مناطق خطرة، حسب إفادة مدير دائرة الرقابة الصناعية.
- عدم وجود تغذية راجعة بخصوص الإجراءات القانونية المتخذة بخصوص محاضر الضبط.
- ضعف التواصل مع وزارة الحكم المحلي والبلديات أدى إلى تأخر في إنجاز قاعدة البيانات للمنشآت الصناعية حيث أن الإدارة على علم بوجود قاعدة بيانات للبلديات جيدة يمكن الاستعانة بها في إنجاز العمل.
- يتم إرسال محاضر التحفظ من المعابر بخصوص ابداء الرأي الفني في المواد المستوردة للإدارة العامة للصناعة وهي من اختصاص عمل مؤسسة المواصفات والمقاييس، مما يعيق القيام بالمهام الرئيسية للإدارة.
- عدم تدريب الطواقم الفنية بدورات خاصة بالعمل.

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا وتقديرنا،

  
8-2  
22